الدكتور نجيب صعب للتونسي

المعالجة الجدية للتدهور البيئي تبدأ بإدخال كلفة التدهور البيئي في الموازنات الوطنية

يعتبره العديد من الفاعلين في الشأن البيئي من روّاد النهضة البيئية في العالم العربي وذلك نتيجة للحسّ البيئي الذي يختزنه فهو من يقف وراء اصدار أهمّ تقرير بيئي علمي مستقلّ عن الوضع البيئي في البلدان العربية بصفته الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية.

هو الدكتور نجيب صعب ناشر ورئيس تحرير مجلّة البيئة والتنمية التي تصدر من لبنان والمسؤول الإعلامي السابق لدى برنامج الأمم المتّحدة للبيئة في المنطقة العربية، الذي أكّد في هذا الحوار أن المعالجة الجدية للتدهور البيئي تبدأ بوضع قيمة اقتصادية وأخلاقية للموارد الطبيعية، وإدخال كلفة التدهور البيئي في الموازنات الوطنية، كما بين أنه وفي صورة إعادة بناء نظام اقتصادي جديد، يجب أن يتم بناؤه على أسس سليمة تحترم قيم البيئة.

حاوره: نبيل زغدود

بداية، دكتور نجيب صعب من الهندسة إلى الاهتمام بالقضايا البيئية. كيف كانت الرحلة؟

ليس هناك من تناقض بين الهندسة المعمارية والبيئة بل تكامل. فالبيئة مجموعة اختصاصات، وهي لا تنحصر في قضايا التلوث الكيميائي كما يعتقد البعض. الإدارة البيئية تشمل أساساً حسن إدارة الموارد الطبيعية على نحو يضمن الاستدامة والاستمرار مع الحفاظ على نوعية حياة راقية. وتشمل هندسة العمارة اختصاصات تنظيم العمران وتحديد استخدامات الأراضي، إلى جانب الأساليب التي قد تكون متناسقة مع البيئة ومقتصدة في استخدام الطاقة والمياه ومواد البناء، كما قد تكون غير ملائمة فتؤدي إلى الإسراف غير المجدي. وقد أصبح مفهوم العمارة الخضراء شائعاً اليوم، وهو يعني بالفعل أساليب العمارة المتوافقة مع البيئة، وفي حالات كثيرة يعني عودة إلى الطبيعة من خلال تطوير الأساليب التقليدية باستخدام التكنولوجيات الحديثة. هذا من حيث علاقة الهندسة بالبيئة، وقد طبقت هذه المفاهيم شخصياً خاصة عندما قمت لسنوات طويلة بإعداد تصاميم هندسية لشركات دولية، استخدمت فيها دائماً المواد الملائمة والمعاد تدويرها وحرصت على تطوير تصاميم توفر في استخدام الطاقة والمياه. أما عن سؤالك عن انتقالي من الهندسة إلى البيئة، فحياتي العملية جمعت منذ البداية بين الهندسة والبيئة والإعلام. أثناء دراستي في الجامعة الأميركية في بيروت، أنشأت منظمة طلابية كانت مهمتها تنفيذ برامج تنمية ريفية متوافقة مع البيئة في جنوب لبنان، وكان هذا في سبعينات القرن الماضي. وأثناء دراستي الجامعية أيضاً، عملت محرراً في جريدة «النهار» اللبنانية وكان من بين مساهماتي سلسلة تحقيقات عن مواد البناء الصديقة للبيئة وأساليب العمارة التقليدية، وهذا ما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توظيفي فور تخرجي عام 1977 بصفة مسؤول إعلامي للمنطقة العربية. ومع إني تركت الأمم المتحدة كموظف دائم متجهاً الى العمل الهندسي الخاص منذ 1977، فقد استمريت في القيام بمهام استشارية لمنظمات دولية في مجالات البيئة والتكنولوجيا الملائمة، إلى أن بدأت إصدار مجلة «البيئة والتنمية» في عام 1996، وصولاً إلى قيام المنتدى العربي للبيئة والتنمية سنة 2006 كمنظمة إقليمية مستقلة، شرفني مجلس أمنائها باختياري أميناً عاماً لها.

> البيئة ما زالت في معظم الحالات موضوعاً يضاف إلى خطط التنمية بعد انجازها بدل أن يكون جزءاً متكاملاً منها

بوصفكم الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لو تقيمون الوضع البيئي في العالم العربي، وما مدى جديّة برامج التنمية به؟

أبدأ بالايجابيات. فغالبية البلدان العربية لديها حالياً إما وزارة بيئة أو هيئة بيئة حكومية. والمجتمع المدني والقطاع الخاص ينخرطان أكثر في الأمور البيئية، وإن كان على مستويات مختلفة من الفعالية. كما بدأت بعض الجهات الحكومية المسؤولة عن البيئة بوضع خطط إستراتيجية، كما يحصل في تونس وأبوظبي. وفي حين كنا بالكاد نجد إشارة إلى البيئة في وسائل الإعلام العربية قبل عشر سنين، فقد بدأت البيئة اليوم تدخل في دائرة الاهتمام الإعلامي، وفي حالات كثيرة في صلب نشرات الأخبار، التي كانت مقتصرة حتى وقت قريب على مواضيع السياسة والاقتصاد والكوارث. ومع انه تم تحقيق الكثير في المنطقة العربية في ما يتعلق بالوعي والمبادرات البيئية، إلا أن الأكثر ما زال مطلوباً. فالبيئة ما زالت في معظم الحالات موضوعاً يضاف إلى خطط التنمية بعد انجازها، بدل أن يكون جزءاً متكاملاً منها. والمشكلة الرئيسية أن حكوماتنا لم تضع بعد

قيمة اقتصادية للتدهور البيئي، بحيث يتم إدخال كلفة هدر الموارد والتلوث في الموازنات الوطنية. كما انه لم يتم في معظم الحالات ربط البرامج البيئية بحوافز اقتصادية، يمكن من خلالها تشجيع المبادرات الصديقة للبيئة من باب الإعفاءات، وردع المبادرات المخلّة عن طريق الغرامات والضرائب. لقد حدد تقرير «البيئة العربية: تحديات المستقبل» الذي صدر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية المشاكل الرئيسية التي تواجه البيئة العربية، ووجد أن المنطقة تخسر خمسة في المائة من الناتج القومي بسبب التدهور البيئي، فيما لا يتجاوز ما يتم صرفه على البرامج البيئية واحداً في المائة في أي بلد عربي.

يصدر المنتدى العربي للبيئة والتنمية تقريراً سنوياً حول الوضع البيئي في البلدان العربية، ما هي المقاييس التي تعتمدونها في صياغة هذا التقرير؟ وهل تأخذ الحكومات العربية التوصيات التي تصدرونها بعين الاعتبار؟

التقرير السنوي الذي يصدره المنتدى عن وضع البيئة العربية يتميز بأنه مستقل ويقوم بإعداده مجموعة من أبرز الخبراء العرب. انه يعتمد على البيانات الموثوقة الصادرة عن مراكز الأبحاث والمنظمات الوطنية والدولية، ويحاول سد الثغرات في المعلومات المتوافرة عن طريق إضافات تستند إلى الخبرة الميدانية للخبراء الذين يعدّون التقرير. وقد ناقش المنتدى تقريره لعام 2008 في مؤتمره السنوي العام الذي عقده في البحرين، وحضره أكثر من 350 مندوباً من هيئات حكومية وخاصة وأهلية ودولية، كما تم تقديمه في لقاءات عقدت في مجموعة من العواصم العربية. وقد حظي التقرير بتغطية إعلامية واسعة جداً، ليس في العالم العربي فقط بل في مناطق أخرى، حيث تم إصداره أساساً بالعربية والانكليزية، وترجم لاحقاً إلى اليابانية والاسبانية. وقد عرض التقرير على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، وظهرت معظم توصياته في الإعلان الصادر عن القمة الاقتصادية في الكويت في بداية هذه السنة. ما يميز عمل المنتدى انه يتوجه إلى الجمهور والقطاع الخاص والحكومات في الوقت عينه، ولا يبقي البيئة في إطار النقاشات المغلقة المحصورة في جماعات البيئة، والتي تتحول غالباً إلى ما يشبه «حوار الطرشان».

دعا تقرير «البيئة العربية: تحديات المستقبل»، الذي قدمه المنتدى العربي للبيئة والتنمية خلال شهر أكتوبر 2008 إلى إيلاء عناية عاجلة لأربع مشاكل رئيسية هي: ندرة المياه العذبة، والتصحر، وتلوث البيئة البحرية، وتلوث الهواء، كما نبّه إلى أن هذه المشاكل ستتعاظم بسبب انعكاسات تغيّر المناخ. وقدر التقرير أن الاقتصاد العربي يخسر 5 % من الناتج القومي سنوياً بسبب التدهور البيئي، بينما لا تتجاوز ميزانيات المشاريع البيئية في أي بلد عربي واحداً في المائة، إلى ماذا يعود هذا التخلّف البيئي لدى الشعوب العربية؟

تقرير المنتدى حدد عدداً من المشاكل البيئية التي تواجه المنطقة العربية، وقدم مجموعة من التوصيات، معلناً أن تحقيقها لن يتم إلا بتأمين الإرادة السياسية على أعلى المستويات القيادية في العالم العربي. أعود إلى التأكيد أن المعالجة الجدية للتدهور البيئي تبدأ بوضع قيمة اقتصادية وأخلاقية للموارد الطبيعية، وإدخال كلفة التدهور البيئي في الموازنات الوطنية.

تمثّل المنطقة العربية أرضاً خصبة لإنتاج الطاقة الشمسية، إلا أن ثقافة استخدام الطاقة المستدامة والمتجددة وخاصة الشمسية تكاد تكون شبه منعدمة، برأيكم ما هي أسباب ذلك؟

السبب الرئيسي لعدم الاستفادة الكاملة من الطاقة الشمسية في الدول العربية هو الدعم المقدم الى مصادر الطاقة التقليدية في معظم الدول، الذي يجعل سعر الوقود والكهرباء منخفضاً على نحو اصطناعي. وهذا يعود في جزء كبير منه إلى عدم أخذ كلفة التلوث والهدر في الاعتبار عند احتساب سعر الوقود والكهرباء. ولكن على الرغم من هذا فإن بعض استخدامات الطاقة الشمسية، مثل تسخين المياه والتدفئة، تبقى ذات جدوى اقتصادية كبيرة في

> يجب أن تدخل التربية البيئية جزءا في كثير من برامج التعليم الأساسي والثانوي والجامعي

جميع الدول العربية، حتى مع وجود الدعم للمحروقات، ولا بد في مرحلة أولى من فرض استخدام اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في جميع الدول العربية، من ضمن شروط تراخيص البناء. أما إنتاج الكهرباء من الشمس والرياح، وهو ممكن في جميع أنحاء المنطقة العربية، فلا بد له أن يخرج من التجارب المتواضعة ومراكز الأبحاث النموذجية، وهي موجودة في بعض بلداننا، إلى التطبيقات العملية على نطاق واسع، مع تحديد أهداف رقمية مرتبطة ببرنامج زمني، مثل الالتزام بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 20 في المائة بحلول سنة 2025. ولا بد أيضاً من العمل الجاد على تحسين كفاءة استخدام الطاقة التقليدية، حيث أن معظم الدول العربية تعاني هدراً في استخدام الطاقة على الصعيدين الخاص والعام، بما يصل إلى حدود خمسين في المائة. والمطلوب أيضاً توسيع الانخراط في برامج الأبحاث لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة محلياً. وفي النهاية، لن ينجح أي برنامج ما لم يتم ربطه بحوافز وروادع اقتصادية.

مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية، ظهرت عدة أصوات داعية إلى اللجوء إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخضر للخروج من الأزمة، ما هي أهم مرتكزات هذا الاقتصاد؟

اعتدنا خلال ولاية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش على مقولة أن التزام الولايات المتحدة بمندرجات بروتوكول كيوتو سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأميركي. وقد شهد العالم أن الاقتصاد الأميركي انهار، وجر معه اقتصاديات العالم كلها إلى الحضيض، رغم أن الولايات المتحدة انسحبت من بروتوكول كيوتو وكل ما كان يتطلبه من تدابير لخفض الانبعاثات المسببة لتغير المناخ. وهذا ما دفع العالم إلى التوجه نحو معايير اقتصادية جديدة في عملية بناء الأنظمة المنهارة. وكان إدخال مفهوم «الاقتصاد الأخضر» في طليعة هذه التعديلات. انه يقوم على الاستثمار في نشاطات متوافقة مع الحفاظ على البيئة والإدارة الرشيدة للموارد التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في هذا الإطار. لهذا وجدنا أن مجموعة الحوافز الاقتصادية التي خصصتها دول العالم وضعت نسبة كبيرة لنشاطات الاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة المتجددة وكفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها والزراعة المستدامة والسياحة البيئية وإدارة المياه. وقد بلغت النسبة المخصصة للاقتصاد الأخضر 80 في المائة من مجموعة الحوافز في كوريا الجنوبية، و38 في المائة في الصين و25 في المائة في الولايات المتحدة. لقد اقتنعت الحكومات أن تخصيص حوافز للاقتصاد الأخضر ليس ضرباً من الرفاهية، بل يخلق فرص عمل أيضاً. ففي الولايات المتحدة من المنتظر أن يخلق برنامج قيمته مئة بليون دولار لتحسين كفاءة الطاقة في الأبنية والمدن الأميركية مليوني فرصة عمل جديدة خلال أربع سنوات. وفي المنطقة العربية مجال كبير للاستثمار في الزراعة العضوية، التي تتطلب كثافة في العمالة وتوفر بهذا فرص عمل كثيرة للآيين العاطلين، سيما أن سوق هذه الزراعة تطور في العالم من 15 مليار دولار عام 1999 إلى أكثر من 50 ملياراً اليوم. في المختصر، إذا كان لا بد من إعادة بناء نظام اقتصادي جديد، يجب أن يتم بناؤه على أسس سليمة تحترم قيمة البيئة ولا تعتبرها سلعة مجانية.

يتطلب التثقيف والوعي بالقضايا البيئية إرساء منظومة تربوية تقوم على إعطاء هذا الجانب أهمية صلب البرامج التربوية خاصة لدى الناشئة، لكن المتمعّن للبرامج التربوية بأغلب البلدان العربية يلاحظ غياب شبه كلي للتربية البيئية، بماذا تفسرون ذلك؟

يجب أن تدخل التربية البيئية جزءاً في كثير من برامج التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ولا تنحصر في مواد العلوم الطبيعية فقط. فمع وجوب تعديل مناهج العلوم الطبيعية لإدخال الموارد الطبيعية والتلوث من منظار جديد كجزء متكامل فيها، لا بد من إدخال المواضيع البيئية المستجدة في مناهج الجغرافيا والعلوم الإنسانية والتربية المدنية، وحتى اللغة وادابها. وأذكر هنا أن أسئلة امتحانات الشهادة الثانوية الحكومية في لبنان اشتملت خلال السنوات الماضية على أسئلة بيئية لم تقتصر على التربية المدنية والعلوم، بل دخلت مسابقة الأدب العربي أيضاً، من خلال نص بيئي للنقد والتحليل. وفي إطار التعليم الثانوي، لا بد أيضاً من إدخال النشاطات اللاصفية كجزء مساعد في التربية البيئية، خاصة عن طريق إقامة النوادي البيئية المدرسية. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد حصل تقدم ملموس في إدخال برامج بيئية، حيث تم إحصاء 27 برنامجاً جامعياً و20 برنامجاً للدراسات العليا البيئية في تقرير المنتدى لعام 2008. ومع ذلك فما زالت هذه البرامج في مراحلها الأولى، وكثير من فروع المعرفة لا وجود لها، مثل التشريع والإدارة البيئيين، فضلاً عن دمج البيئة في خطط التنمية. أما في ما يخص البحث العلمي، فلا يتجاوز ما يتم تخصيصه في الدول العربية 0،2 في المائة من الناتج المحلي، في حين يبلغ المعدل العالمي 1،4 في المائة، وتخصص اليابان 4 في المائة من ناتجها القومي للأبحاث العلمية. وهذا ما يعكس طبعاً ضعف مستوى البحوث البيئية العربية.